4 ١ جوان 2017

الجمهورية التونسية رئاسة الحكومة الهيئة العليا للطلب العمومي المرصد الوطني للصفقات العمومية ن.ب / 468 /2017

إلى

السيّدة الرئيسة المديرة العامّة للشركة التونسية لصناعات التكرير

الموضوع: حول تحديد طبيعة الصفقة المتعلّقة باختيار مقاول عام لاستكمال مشروع إنشاء مستودع لخزن البترول المسيل بمصفاة بنزرت.

المرجع: مراسلتكم عدد 1812 بتاريخ 10 ماي 2017.

03800380

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بطلب رأي المرصد السوطني للصفقات العمومية بخصوص طبيعة الصفقة المتعلقة بإنشاء مستودع لخزن البترول المسيل بمصفاة بنزرت، أتشرّف بموافاتكم بالملاحظات التالية:

- بالرجوع إلى المعطيات المضمّنة بمكتوبكم المذكور، فإنّ الطلبات موضوع الصفقة الحالية تتضمّن:

- ✓ 5 % من المبلغ الجمليّ مخصّصة للدراسات،
- ✓ 60 % من المبلغ الجمليّ مخصّصة للمعدات والتجهيزات،
- ✓ 35 % من المبلغ الجمليّ مخصصة لمواد البناء والأشغال.

- ينصّ الفصل الأوّل من كراس الشروط الإدارية العامّة المطبّق على صفقات الأشغال على ما لم تخالفها بنود على ما يلي:" تطبق أحكام هذا الكراس للشروط الإدارية العامة، ما لم تخالفها بنود خاصة، على صفقات الأشغال المبرمة لفائدة الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية. كما تطبق على كل صفقة أشغال تنص صراحة على الرجوع إليها".

- ينص الفصل الأول من كراس الشروط الإدارية العامة المطبق على صفقات التزود بمواد وخدمات على ما يلي: " تطبق أحكام كراس الشروط الإدارية العامة، ما لم تخالفها بنود خاصة، على صفقات التزود بالمواد العادية والخدمات المبرمة لحساب الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية كما تطبق على كل صفقة تزود بالمواد والخدمات تنص صراحة على الرجوع اليها.

- وفي صورة تشعب الطلبات موضوع صفقة معينة وتضمنها على إنجاز الدراسة الفنية والتزود بمعدات وإنجاز أشغال هندسة مدنية، فإن تحديد طبيعة الصفقة المعنية يعود إلى السلطة التقديرية للمشتري العمومي وذلك بالرجوع إلى جملة من المعطيات تتعلق خاصة بالصبغة الوظيفية للطلبات موضوع الصفقة وطبيعة نشاط المؤسسات الموجّه إليهم طلب العروض الحالي.

تبعا لما سبق ونظرا إلى أنّ التجهيزات موضوع الصفقة لا يمكن أن تكون وظيفيّة وتدخل حيّز الاستغلال إلا بعد إنجاز اشغال الهندسة المدنية المرتبطة بها من جهة ونظرا إلى أنّ طلب العروض الحالي يتعلّق باختيار "مقاول عام" من جهة أخرى، يتجه الرأي إلى تصنيف الصفقة المعنية صفقة أشغال.

والسلام

رئيس الهيئة العالم العمومي